مساهمة القطاع الفلاحي في تحقيق التنمية المستدامة في الجزائر دراسة قياسية للفترة 1999–2019

The contribution of the agricultural sector to achieving sustainable development in Algeria An econometric study during1999-2019

طهراوي أسماء

جامعة أبو بكر بلقايد – تلمسان (الجزائر)، tahraouiasma2019@gmail.com

تاريخ الارسال: 2022/04/10 **تاريخ القبول:** 2022/09/25 **تاريخ النشر:** 2022/09/30

ملخص:

تهدف هذه الدراسة إلى اختبار مدى مساهمة قطاع الفلاحة كآلية للتنويع الاقتصادي في تحقيق التنمية المستدامة في الجزائر خلال الفترة 1999–2019 باستخدام طريقة المربعات الصغرى لتقدير العلاقة بين المتغيرات التالية: القيمة المضافة لقطاع الفلاحة (AGRIC) والإيرادات النفطية (OIL) كمتغيرات مستقلة والناتج المحلي الإجمالي (GDP) كمتغير تابع. توصلت نتائج الدراسة إلى وجود علاقة ايجابية ومعنوية بين القيمة المضافة لقطاع الفلاحة والناتج المحلي الإجمالي وكذا الإيرادات النفطية والناتج المحلي الإجمالي، أي أن القطاع الفلاحي ساهم في تحقيق التنمية والنمو الاقتصادي في الجزائر إلا أنه يبقى غير كافي لا يعكس الإمكانات والمؤهلات التي يملكها الاقتصاد الجزائري.

كلمات مفتاحية: القطاع الفلاحي، التنويع الاقتصادي، التنمية المستدامة، طريقة المربعات الصغرى، الجزائر.

تصنيف JEL: O1,N5

Abstract :

This study aims to test the contribution of agricultural sector as a mechanism of economic diversification in achieving sustainable development in Algeria during the period 1999-2019 using the least squares method to estimate the relationship between the following variables: agriculture value added (AGRIC) and oil revenues (OIL) as an independent variables and gross domestic product (GDP) as a dependent variable. The study results concluded that there is a positive and significant relationship between agriculture value added and gross domestic product in Algeria as well as oil revenues and GDP, meaning that the agricultural sector contributed to achieving development and economic growth in Algeria but it remains insufficient and does not reflect the possibilities and qualifications of the Algerian economy.

Keywords: Agricultural sector, Economic diversification, sustainable development, OLS method, Algeria.

Jel Classification: O1, N5.

المؤلف المرسل: طهراوي أسماء ، **الإيميل:** tahraouiasma2019@gmail.com

المقدمة:

يعد التنويع الاقتصادي غاية وطموح كل بلد وأمر حتمي خاصة بالنسبة للدول المصدرة للنفط التي أخذت تبحث عن البديل كون اقتصادياتها مرتبطة بتقلبات أسعار هذه المنتجات الريعية والتي تتميز بعدم الثبات والاستقرار عن طريق تبني إستراتيجية للتنويع الاقتصادي تهدف إلى إعادة هيكلة الاقتصاد والرفع من مستوى مساهمة القطاعات الاقتصادية البديلة في النمو الاقتصادي ، والجزائر كغيرها من الدول النفطية تعاني من سيطرة هذا المورد على اقتصادها وتسعى للتقليل من هيمنة هذا القطاع وتنويع قاعدتها الإنتاجية كخطوة للإنعاش الاقتصادي وتحقيق تنمية مستدامة .

يعتبر القطاع الفلاحي أداة إستراتيجية وفعالة في تحقيق تنمية اقتصادية مستدامة ويلعب دورا هاما في دفع عجلة النمو الاقتصادي خاصة وأن الجزائر تملك إمكانات ومؤهلات زراعية تؤهلها لأن تكون بلدا زراعيا يحتل مراكز متقدمة في مجال الفلاحة وكذلك وبالنظر إلى الوضعية الحرجة التي يعاني منها الاقتصاد الجزائري أصبح من الضروري البحث عن بديل للنفط وتنويع مصادر الدخل للنهوض بالاقتصاد الجزائري .

ومن هذا المنطلق فإننا نحاول من خلال ورقتنا البحثية هذه طرح الإشكالية الآتية:

ما مدى مساهمة القطاع الفلاحي كآلية للتنويع الاقتصادي في تحقيق التنمية المستدامة في الجزائر؟

فرضيات الدراسة: للإجابة على الإشكالية المطروحة ارتأينا طرح الفرضيتين التاليتين:

- هناك أثر ايجابي ومعنوي لقطاع الفلاحة على التنمية المستدامة في الجزائر.
- وجود علاقة ايجابية ومعنوية بين الإيرادات النفطية والتنمية المستدامة في الجزائر.

أهداف الدراسة: إن الهدف الأساسي لهذه الدراسة هو محاولة معرفة دور القطاع الفلاحي كقطاع بديل للنفط وإستراتيجية للتنويع الاقتصادي في تحقيق التنمية المستدامة في الجزائر إضافة إلى تحقيق الأهداف الآتية:

- عرض وتقديم الإطار المفاهيمي للتنويع الاقتصادي والتنمية المستدامة
- تسليط الضوء على واقع القطاع الفلاحي في الجزائر
- معرفة طبيعة العلاقة بين القطاع الفلاحي والتنمية المستدامة في الجزائر من خلال قياس العلاقة بينهما خلال الفترة 199-2019.

أهمية الدراسة: تنبع أهمية الدراسة من أهمية الموضوع الذي تتناوله حيث يساهم البحث في إبراز الدور المهم الذي يلعبه القطاع الفلاحي في دعم وتحقيق التنمية المستدامة في الجزائر خاصة وأن الجزائر تزخر بإمكانات زراعية تمكنها من تحقيق تنويع اقتصادي مستدام والتخلص من التبعية لقطاع المحروقات.

منهجية الدراسة: اعتمدت الدراسة على المنهج الوصفي التحليلي في استعراض الإطار النظري والدراسات السابقة وجمع وتحليل بعض المعطيات المرتبطة بموضوع البحث كما اعتمدنا المنهج القياسي في قياس العلاقة بين القطاع الزراعي كأداة للتنويع الاقتصادي والتنمية المستدامة في الجزائر وذلك خلال الفترة 1999-2019 باستخدام برنامج Eviews9.

هيكل الدراسة:

للإجابة على إشكالية البحث وبغية الإحاطة بمختلف جوانب الموضوع ارتأينا تقسيم الدراسة إلى ثلاث محاور أساسية:

1- مساهمة التنويع الإقتصادي في تحقيق التنمية المستدامة في الجزائر

2- الدراسات السابقة

3- الدراسة القياسية

1- مساهمة التنويع الإقتصادي في تحقيق التنمية المستدامة في الجزائر:

1-1- ماهية التنويع الإقتصادي والتنمية المستدامة

إن أكثر اقتصاديات الدول العربية المصدرة للنفط ومنها الجزائر تعتمد على أكثر من 90% من إيراداتها على الإيرادات النفطية وهذا ما يجعل اقتصادها يتعرض للمشاكل والمخاطر في ظل اعتماده على مورد واحد لهذا ينبغي على كل دولة أن تعمل على انتهاج سياسات اقتصادية مختلفة لتنويع مصادر الدخل و الإيرادات وبالتالي تحقيق التنمية الاقتصادية.

اختلفت وتباينت الآراء حول مفهوم التنويع الاقتصادي ومن بين هذه المفاهيم نجد: التنويع الاقتصادي هو تنويع مصادر الدخل عن طريق تبني أسلوب متوازن للتنمية الاقتصادية قائم على التكامل المدروس بين القطاعات والأنشطة المختلفة (غيلان، جانفي 2008، صفحة 34)، كما عرف بأنه سياسة تنموية تهدف إلى التقليل من نسبة المخاطر الاقتصادية، ورفع القيمة المضافة، وتحسين مستوى الدخل، وذلك عن طريق توجيه الاقتصاد نحو قطاعات أو أسواق متنوعة أو جديدة عوض الاعتماد على سوق أو قطاع أو منتوج واحد، بمعنى آخر التنويع الاقتصادي يمكن أن يشار فيه إلى تنويع مصادر الناتج المحلي الإجمالي، أو تنويع مصادر الإيرادات في الموازنة العامة، أو تنويع الأسواق الخارجية (حدة، 2020، صفحة 16).

يعرف كذلك بناء اقتصاد وطني سليم قوامه إنتاج قائمة واسعة من السلع والخدمات التي من شأنها تحقيق اكتفاء ذاتي في أكثر من قطاع (Hare, 2008, p. 13.14).

وبالتالي يمكن التمييز بين نوعين من التنويع: (منصور، 2018، صفحة 77)

-التنويع الأفقي: ويطلق على توزيع الاستثمار على أدوات من نفس الفئة، أي على سبيل المثال قطاع البترول.

-التنويع العمودي: ويطلق على توزيع الاستثمار على قطاعات متنوعة كالزراعة والصناعة والخدمات أو فئات مختلفة من الأدوات الاستثمارية كالأسهم والسندات.

إن تنويع الاقتصاد يعتبر الطريق الأمثل للخروج من وضعية التبعية الحالية للموارد البترولية ولظروف الأسواق الخارجية، ومن هنا تبرز لنا عدة أسباب ومبررات خاصة بحالة البلدان النفطية، أهمها: (لبزة، 2016، صفحة 4)

-اتصاف النفط بكونه مورد طبيعي ناضب، وبالتالي فلابد من الاعتماد على مصادر اقتصادية بديلة غير ناضبة لتحقيق التنمية المستدامة.

- اعتبار استخراج النفط نوعا من استنزاف مخزون رأس المال، بينما يعتمد تنويع القاعدة الاقتصادية على إيجاد دخول متدفقة وموارد متجددة. وعدم استقرار أسعار النفط وتذبذب الطلب العالمي منه مما تؤدي إلى تقلبات في الصادرات.

-إعاقة تقلبات مستويات الدخل القومي الناجمة من تذبذب الإيرادات النفطية، الاستقرار في مستويات الاستثمار، وفرض العمل ومن ثم تنفيذ خطط التنمية الاقتصادية والاجتماعية التي تحتاج إلى ثبات واستقرار المصادر التمويلية.

كما ترمي سياسات التنويع الاقتصادي في البلدان النفطية (الجزائر) إلى تحقيق الأهداف التالية: (حسين، 2008، صفحة 77)

-توسيع فرص الاستثمار وتقليل المخاطر التي يتعرض لها من خلال توزيع الاستثمارات على عدد كبير من النشاطات الاقتصادية مما يقلل من المخاطر الاستثمارية الناجمة عن تركيز الاستثمارات في عدد محدود منها وزيادة عوائدها نتيجة الظروف الطبيعية والدولية، التي قد تلحق أضرار في الإنتاج وتسويق المنتجات، وتقوية أوجه الترابط الاقتصادي.

- الرفع من القدرة التفاوضية للدولة في التجارة الخارجية و الحفاظ عليها.

- زيادة أثر التعلم على مستوى القطاعات الأخرى بالإضافة إلى تطوير منتجات أخرى غير المحروقات، كعامل مولد للدخل لمواجهة حالة توقف الموارد النفطية أو انخفاضها (مورد غير متجدد).

- تقليل الاعتماد على قطاع اقتصادي محدد دون القطاعات الأخرى، وخاصة القطاعات الأولية مثل الزراعة، أو الاعتماد على مورد واحد من الموارد الطبيعية مثل النفط لتمويل موازنة الدولة، كما هو الحال بالنسبة للدول النفطية.

أما بالنسبة للتنمية المستدامة فهي عملية شاملة، تهدف إلى إيجاد سبل تضمن الانتقال من حالة التخلف الاقتصادي للدول إلى وضعية أكثر ازدهارا. وفيما يلي أهم التعاريف البارزة التي حظي بها هذا المفهوم:

عرفتها رئيسة وزراء النرويج Brundtland والتي تعتبر أول من استخدم مصطلح التنمية المستدامة، وكان ذلك في سنة 1987، في تقرير "مستقبلنا المشترك"، وكان هذا التعريف على النحو التالي: "التنمية المستدامة هي التنمية التي تلبي احتياجات الحاضر دون الإخلال بقدرة الأجيال القادمة على تلبية احتياجاتها"(Rauschmayer, 2010, p. 11) .

فالتنمية المستدامة تركز على المواءمة بين التوازنات البيئية والسكانية والطبيعية، لذا تعرف بأنها: "التنمية التي تسعى إلى الاستخدام الأمثل بشكل منصف للموارد الطبيعية، بحيث تعيش الأجيال الحالية دون إلحاق الضرر بالأجيال المستقبلية"، والسبب هنا هو أن السكان في تزايد مستمر، بينما الموارد الطبيعية تتناقص بشكل كبير، لذا فالهدف هو الوصول إلى معدل نمو للسكان ثابت على مستوى العالم، وذلك لمنع استنزاف الموارد الطبيعية وزيادة تلوث البيئة وهدر الطاقات (القريشي، 2007، الصفحات 128-129)، إذن التنمية المستدامة هي صيانة واستدامة الموارد المتعددة في البيئة تلبية لاحتياجات البشر الاجتماعية والاقتصادية وإدارتها بأرقى التكنولوجيا مع ضمان استمرارية الموارد لرفاهية الأجيال القادمة.

-من اهداف التنمية المستدامة نجد (بوضياف، 2018، صفحة 98):

-تحسين القدرة الوطنية على إدارة الموارد الطبيعية إدارة واعية رشيدة لتحقيق حياة أفضل لكافة فئات المجتمع.

-احترام البيئة الطبيعية من خلال تنظيم العلاقة بين الانشطة البشرية وعناصر البيئة وعدم الاضرار بها، اضافة الى تعزيز الوعي البيئي للسكان وتنمية إحساس الفرد بمسؤولية تجاه المشكلات البيئية.

-ضمان إدراج التخطيط البيئي في كافة مراحل التخطيط الإنمائي، من أجل تحقيق الاستغلال الرشيد الواعي للموارد الطبيعية للحيلولة دون استنزافه أو تدميرها.

-اعلام الجمهور بما يواجهه من تحديات في شتى المجالات لضمان المشاركة الشعبية الفعالة.

-التركيز على الانظمة المعرضة للخطر سواءا كانت اراضي زراعية معرضة لتجصر او مصادر مياه معرضة للتلوث.

إن التنمية المستديمة لا تركز على الجانب البيئي فقط بل تشمل أيضا الجوانب الاقتصادية والاجتماعية وبالتالي فهي تنمية ثلاثية الأبعاد مترابطة متكاملة ومتداخلة في إطار تفاعل يتسم بالضبط والتنظير والترشيد للموارد، وتتمثل أبعاد التنمية المستدامة في : (نوزار، 2009، صفحة 20)، (حاجم، 2014، الصفحات 125-127)

-البعد الاقتصادي :يعني هذا البعد زيادة رفاه المجتمع والقضاء على الفقر من خلال التقليل المتواصل في استهلاك دول الشمال المتقدمة من الطاقة والموارد الطبيعية وتوظيف الموارد من أجل رفع مستوى المعيشة للسكان في الدول الفقيرة التي تقع في الجنوب.

-البعد الإنساني الاجتماعي: أي تحقيق الاستقرار في النمو السكاني ورفاه الناس من خلال تحسين مستوى الخدمات الصحية والتعليمية الأساسية خاصة في المناطق الريفية وتحقيق الأمن الغذائي، وتحقيق أكبر قدر من المشاركة الشعبية والقوى في التنمية وتطوير الإنتاج وتعزيز التضامن الاجتماعي.

-البعد البيئي: تعد مشكلة تغير المناخ من التحديات الكبيرة لدول العالم وعليه فإن هذا البعد للتنمية المستدامة يتعلق بالحفاظ على البيئة والموارد المادية بها والنهوض بها. ومن هنا فالتنمية المستدامة هي الاستخدام الأمثل للأراضي والموارد المائية.

1-2- القطاع الفلاحي في الجزائر والتنمية المستدامة

يحظى القطاع الزراعي في الجزائر اهتماما واسعا نظرا للدور الذي يقوم به في دفع عجلة التنمية الاقتصادية وذلك من خلال المساهمة في الناتج المحلي الإجمالي وامتصاص البطالة توفير مناصب العمل لمختلف الفئات وتحقيق الأمن الغذائي للسكان والمساهمة في تحسين الميزان التجاري.

1-2-1-مساهمة القطاع الفلاحي في الناتج المحلي الإجمالي في الجزائر

الشكل رقم 1: نسبة مساهمة بعض القطاعات الاقتصادية في الناتج المحلي الإجمالي خلال الفترة 1999-2018 (%)

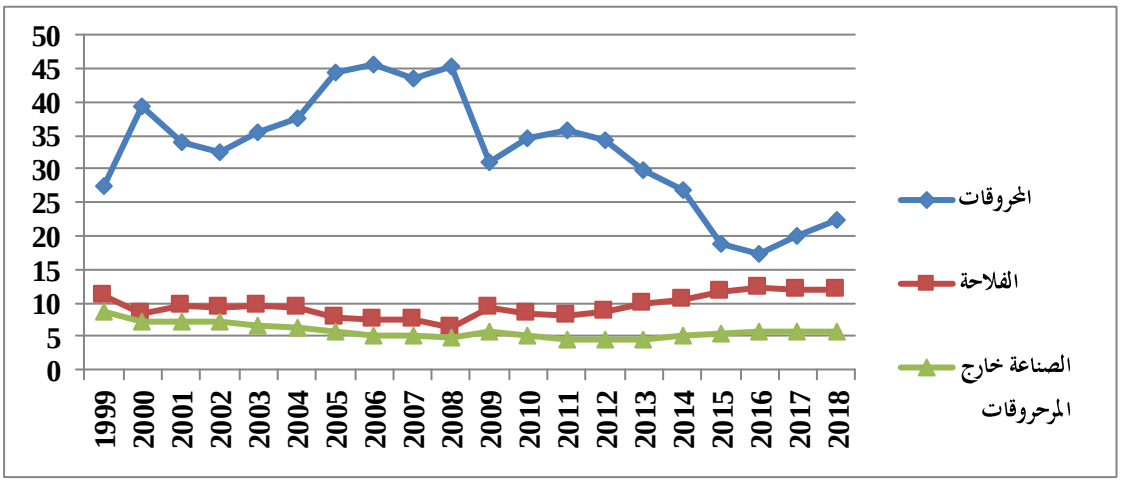

المصدر: من إعداد الباحثتين بالاعتماد على تقارير بنك الجزائر

نلاحظ من الشكل 1 أن نسبة مساهمة قطاع المحروقات في الناتج المحلي الإجمالي خلال فترة الدراسة هي كبيرة جدا وهي تحتل المرتبة الأولى ، ثم يأتي بعدها القطاع الفلاحي الذي شهد تطورا ملحوظا وهذا نتيجة جهود الحكومة في ترقية القطاع الفلاحي من خلال تطبيق المخطط الوطني للتنمية الفلاحية 2008/2000، كذلك تطبيق المخطط الخماسي2013/2009 والمتعلق ببرنامج التطوير الفلاحي والتجديد الريفي، لنجد في الأخير قطاع الصناعة خارج المحروقات بنسب ضعيفة جدا، وهذا ما يدل على ضعف الجهاز الانتاجي الصناعي في الاقتصاد الجزائري.

إن هذه النسب تعكس لنا بأن الاقتصاد الجزائري لازال يعتمد بشكل كبير على قطاع المحروقات أما بقية القطاعات فنسبة مساهمتها في الانتاج ضعيفة جدا رغم المجهودات المبذولة للخروج من تبعية قطاع المحروقات.

1-2-2- القوى العاملة في القطاع الفلاحي في الجزائر

الجدول رقم 1: تطور القوى العاملة في القطاع الفلاحي للفترة 2010-2018

السنة	2010	2011	2012	2013	2014	2015	2016	2017	2018
العاملون في قطاع الفلاحة	1136	1034	912	1141	899	917	865	1102	1067
% من إجمالي العاملين	10.5	9.69	8.96	9.53	8.78	8.65	7.97	10.14	9.69

المصدر: من إعداد الباحثتين بالاعتماد على تقارير بنك الجزائر

حسب الجدول أعلاه نلاحظ أن نسب العاملون في قطاع الفلاحة هي منخفضة جدا وهذا راجع إلى النزوح الريفي، لذا على السلطات المسؤولة عن القطاع الفلاحي العمل على زيادة الاستثمارات الفلاحية وتقديم التحفيزات والدعم المناسبين في المناطق الريفية.

2- الدراسات السابقة

دراسة (Sertoglu and Al 2017) تفحص هذه الدراسة تجريبيا أثر قطاع الفلاحة على النمو الاقتصادي في نيجيريا خلال الفترة 1981-2013 باستخدام منهجية التكامل المشترك لجوهانسن، كشفت نتائج الدراسة عن وجود علاقة توازنية طويلة الأجل بين الناتج المحلي الإجمالي والإنتاج الزراعي والإيرادات النفطية مما يعني أن الزراعة مصدر للنمو الاقتصادي في نيجيريا، وأوصى الباحثون بضرورة تبني إستراتيجية التنويع في الاقتصاد النيجيري وتخصيص المزيد من الميزانية للقطاع الزراعي. (Sertoglu, Ugural, & Bekun, 2017)

دراسة (Mabrouki and Bekari 2018) عالجت هذه الورقة البحثية أثر الصادرات والواردات الفلاحية على النمو الاقتصادي في دول إفريقيا الشمالية خلال الفترة 1982-2016 باستخدام نموذج الجاذبية، أشارت نتائج الدراسة القياسية إلى وجود أثر ايجابي ومعنوي للصادرات الفلاحية على الناتج المحلي الإجمالي في هذه الدول وأثر سلبي للواردات وبالرغم من ضعف مساهمة الصادرات الفلاحية في النمو الاقتصادي في دول إفريقيا الشمالية إلا أنها تعتبر مصدرا للنمو لهذه البلدان، لهذا أوصت الدراسة بضرورة تشجيع الاستثمار الزراعي ووضع استراتيجيات جديدة لتنمية التجارة الزراعية والاستثمارات. (Bekari & Mabrouki, 2018)

دراسة (Abugamea Gaber 2018) هدفت للتعرف على دور كل من قطاعي الزراعة والصناعة في التنمية والنمو الاقتصادي في فلسطين وذلك باستخدام طريقة المربعات الصغرى خلال الفترة 1968-2012، وقد توصلت الدراسة إلى أن القطاع الصناعي يساهم بنسبة أكبر مقارنة بالقطاع الزراعي في النمو والتنمية الاقتصادية في فلسطين كما أن هذين القطاعين يعتبران من المحددات الرئيسية لكل من النمو والتنمية كما أوصت الدراسة باتخاذ مجموعة من السياسات لدفع عجلة التنمية. (Abugamea، 2018)

دراسة (صدام ركابي وفريدة عزازي 2019) عالج الباحثان خلال هذه الورقة البحثية الإشكالية التالية: ما مدى مساهمة القطاع الفلاحي في الاقتصاد الوطني؟ باستعمال منهجية الانحدار الذاتي للفجوات الزمنية الموزعة المتباطئة ARDL خلال الفترة 1990-2015 لإبراز أهمية القطاع الفلاحي في الاقتصاد الوطني، أظهرت نتائج الدراسة أن نسبة مساهمة القطاع الفلاحي في الناتج المحلي الإجمالي مقبولة مقارنة بالقطاعات الأخرى ولكنها تبقى غير كافية بالنظر إلى الإمكانات الزراعية التي تزخر بها الجزائر. (ركابي و عزازي، 2019)

دراسة (ABDOUS and BENHADDOU 2019) حاول الباحثان في دراستهما التعرف على واقع التنويع الفلاحي كجزء من مشروع التنويع الاقتصادي في الجزائر في محاولة للإجابة على التساؤلات التالية: هل يمكن اعتبار القطاع الزراعي في الجزائر قطاع متنوع؟ وماهي العوامل الرئيسية التي تؤثر على درجة التنويع الاقتصادي؟ وكيف يمكن للتنويع الزراعي أن يساهم في تحقيق مشروع التنويع الاقتصادي في الجزائر خلال فترة الدراسة؟ بإجراء دراسة قياسية خلال الفترة 1990-2016 باستعمال طريقة المربعات الصغرى. خلصت الدراسة إلى وجود علاقة قوية بين معامل التنويع والمعدات الزراعية والعمالة الزراعية كما أن الزيادة في رأس المال الزراعي ليس له علاقة بزيادة التنويع الزراعي وبالرغم من كل الجهود المبذولة في مجال التنويع إلا أن تطوير القطاع الزراعي لا يزال أسيرا للظروف المناخية. (ABDOUS & BENHADDOU, 2019)

وفي دراسة ل (Adamus and Al 2020) باستخدام أسلوب التكامل المشترك لجوهانسن ونموذج تصحيح الخطأ للفترة 1980-2016 لدراسة مساهمة القطاع الفلاحي في التنويع الاقتصادي في الاقتصاد النيجيري خلص الباحثون إلى وجود علاقة توازنية طويلة الأجل تربط بين متغيرات الدراسة في الأجل الطويل مما يعني أن القطاع الفلاحي يساهم في تنويع الاقتصاد النيجيري وفي الأخير أوصت الدراسة بضرورة السعي لزيادة الإنتاج الفلاحي من خلال توجيه المزيد النفقات لهذا القطاع لتعزيز النمو الاقتصادي وكذلك يجب على الحكومة زيادة إيراداتها غير النفطية. (Mohammud, Mairiga, Thompson, & Bello, 2020)

دراسة (سفيان الشارف بن عطية 2021) تبحث هذه الدراسة في أثر مساهمة قطاع الفلاحة في التنويع الاقتصادي في الاقتصاد الجزائري خلال الفترة 2000-2019 ببناء نموذج قياسي وتقديره باستخدام طريقة المربعات الصغرى، خلص الباحث إلى وجود علاقة طردية بين قطاع الفلاحة وتطور الناتج المحلي الإجمالي وبالتالي فان هذا القطاع يساهم في الاقتصاد الوطني ولو بنسبة ضعيفة لا تتماشى والاستراتيجيات التنموية المتخذة من طرف الدولة. (بن عطية، 2021)

3- الدراسة القياسية

بعدما تعرضنا باختصار إلى مختلف الدراسات السابقة سيتم استخدام نموذج قياسي في هذا البحث لقياس مدى مساهمة قطاع الفلاحة كآلية للتنويع الاقتصادي في تحقيق التنمية المستدامة في الجزائر وفق العلاقة التالية:

$$GDP=f(OIL, AGRIC)$$

ويكتب هذا النموذج حسب الشكل التالي:

$$GDP= \alpha + \beta_1 OIL + \beta_2 AGRIC + \varepsilon_t$$

حيث:

GDP: المتغير التابع يمثل الناتج المحلي الإجمالي

OIL: المتغير المستقل يمثل الإيرادات النفطية

AGRIC: المتغير المستقل يمثل القيمة المضافة لقطاع الفلاحة

α، β_1، β_2 : معلمات النموذج المراد تقديرها

ε_t: يمثل الخطأ العشوائي

اعتمدت هذه الدراسة على بيانات سنوية تم اقتباسها من قاعدة بيانات البنك الدولي (WDI) لجميع متغيرات الدراسة للفترة 1999-2019.

لتقدير النموذج القياسي سنستخدم طريقة المربعات الصغرى العادية (OLS) باختبار العلاقة بين المتغيرات أي الكشف عن العلاقة بين المتغيرات المفسرة (OIL، AGRIC) والمتغير التابع (GDP) خلال الفترة الممتدة ما بين 1999-2019.

بعد إدخال البيانات في صيغتها اللوغاريتمية في برنامج ايفيوز وتقدير النموذج بطريقة المربعات الصغرى أعطى النتائج التالية:

الجدول رقم 2: نتائج التقدير باستخدام طريقة المربعات الصغرى العادية

Dependent Variable: GDP				
Method: Least Squares				
Date: 10/02/21 Time: 22:36				
Sample: 1999 2019				
Included observations: 21				
Variable	Coefficient	Std. Error	t-Statistic	Prob.
OIL	0.936230	0.023620	39.63641	0.0000
AGRIC	0.457041	0.048738	9.377586	0.0000
C	1.193698	0.312045	3.825404	0.0012

R-squared	0.988904	Mean dependent var	12.99983
Adjusted R-squared	0.987671	S.D. dependent var	0.259162
S.E. of regression	0.028776	Akaike info criterion	-4.126985
Sum squared resid	0.014905	Schwarz criterion	-3.977767
Log likelihood	46.33334	Hannan-Quinn criter.	-4.094601
F-statistic	802.1139	Durbin-Watson stat	1.329873
Prob(F-statistic)	0.000000		

المصدر: مخرجات EVIEWS 9

من خلال الجدول يمكن صياغة معادلة التقدير الآتية:

GDP= 1.19+ 0.93 OIL+ 0.45 AGRIC

Prob= (0.0012) (0.0000) (0.0000)

- يتضح لنا من خلال المعادلة أن المتغيرات المفسرة تربطها علاقة طردية بالمتغير التابع (الناتج المحلي الإجمالي).
- يلاحظ أن القيمة المضافة لقطاع الفلاحة (AGRIC) تؤثر تأثيرا ايجابيا ومعنويا على الناتج المحلي الإجمالي (GDP) بحيث كلما ارتفعت قيمة هذا المتغير بنسبة 1% يؤدي إلى ارتفاع الناتج المحلي الإجمالي بنسبة 0.45% .
- تبين أيضا أن معامل الإيرادات النفطية موجب قدرت قيمته ب0.93 ومعنوي عند مستوى 1% حيث كل زيادة في ب1% في الإيرادات النفطية سوف تؤدي زيادة الناتج المحلي الإجمالي بنسبة 0.93%.
- قيمة معامل التحديد (R^2= 0.98) وهو يبين القدرة التفسيرية للنموذج أي أن المتغيرات المستقلة تفسر التغير بنسبة 0.98% في الناتج المحلي الإجمالي.
- قيمة فيشر معنوية وهذا ما يفسر جودة النموذج المستخدم.

3-1- تحليل النتائج

يتضح مما سبق وبعد تقدير نموذج الدراسة باستخدام طريقة المربعات الصغرى العادية مايلي:

- وجود تأثير ايجابي وذو دلالة إحصائية للقيمة المضافة لقطاع الفلاحة على الناتج المحلي الإجمالي في الجزائر، تعد هذه النتيجة موافقة مع النظرية الاقتصادية أي أن الارتفاع في القيمة المضافة لقطاع الزراعة يقابله ارتفاع في الناتج المحلي الإجمالي أو بمعنى آخر أن القطاع الفلاحي يؤدي دورا هاما في تحقيق استدامة للتنمية في الجزائر خلال فترة الدراسة، ويرجع ذلك إلى برامج الدعم نتيجة المخصصات المالية الممنوحة من قبل الدولة لتطوير فعالية هذا القطاع باعتباره أحد القطاعات الإستراتيجية لتحقيق التنويع الاقتصادي وبالرغم من كل الجهود والبرامج التنموية تبقى نسبة مساهمة القطاع الفلاحي في الناتج المحلي الإجمالي ضعيفة فلم ينجح هذا القطاع في إحداث تغيرات كبيرة والمساهمة في درجة التنويع الاقتصادي حيث لا يزال القطاع النفطي مهيمنا على النشاط الاقتصادي رغم الأزمة التي شهدها ولا يزال يشهدها هذا القطاع .

– كما يتضح أن العلاقة بين الإيرادات النفطية والناتج المحلي الإجمالي علاقة ايجابية فقد جاءت متوقعة ومتماشية مع المنطق الاقتصادي حيث أن الزيادة في الإيرادات النفطية تقابلها زيادة في الناتج المحلي الإجمالي وذلك لان الاقتصاد الجزائري هو اقتصاد ريعي يعتمد أساسا على عائدات النفط.

3-2- اختبارات الكشف عن المشاكل القياسية:

في هذه المرحلة يتم التأكد من جودة النموذج المستخدم وخلوه من المشاكل القياسية رغم أن معلمات النموذج كانت معنوية باستخدام مجموعة من الاختبارات التشخيصية:

3-2-1 اختبار الارتباط الذاتي:

للتأكد من وجود ارتباط ذاتي أو عدمه يتم استخدام اختبار Correlation LM Breusch-Godfrey Serial، النتائج موضحة في الجدول أدناه:

الجدول رقم 3: اختبار الارتباط الذاتي LM Test

Breusch-Godfrey Serial Correlation LM Test:			
F-statistic	1.446155	Prob. F(2,16)	0.2647
Obs*R-squared	3.214986	Prob. Chi-Square(2)	0.2004

المصدر: مخرجات EVIEWS 9

وفقا لنتائج الجدول أعلاه يتضح خلو النموذج المقدر من مشكلة الارتباط الذاتي بين البواقي حيث أن قيمة إحصائية F المحسوبة تقدر ب 0.20 وباحتمال 0.81 أكبر من 5%.

3-2-2 اختبار عدم ثبات التباين

هناك العديد من الاختبارات للكشف عن مشكلة تجانس التباين سنستخدم في بحثنا اختبار ARCH ومن خلال نتائج الجدول رقم 4 يتضح أن قيمة إحصائية F بلغت (0.56) عند مستوى احتمال (0.46) معناه قبول فرضية العدم القائلة بثبات التباين حد الخطأ العشوائي في نموذج الدراسة.

الجدول رقم 4: اختبار عدم ثبات التباين ARCH

Heteroskedasticity Test: ARCH			
F-statistic	0.569502	Prob. F(1,18)	0.4602
Obs*R-squared	0.613374	Prob. Chi-Square(1)	0.4335

المصدر: مخرجات EVIEWS 9

3-2-3 اختبار التوزيع الطبيعي للبواقي

للتأكد من أن البيانات تتبع توزيع طبيعي يستخدم اختبار Jarque-Bera ، حيث نلاحظ من خلال الشكل أدناه أن القيمة الاحتمالية المقابلة لاختبار Jaque-Bera تساوي 1.12 وهي أكبر من 5% هذا يعني أن البواقي تتوزع بشكل طبيعي.

الشكل رقم 2: اختبار التوزيع الطبيعي للأخطاء العشوائية

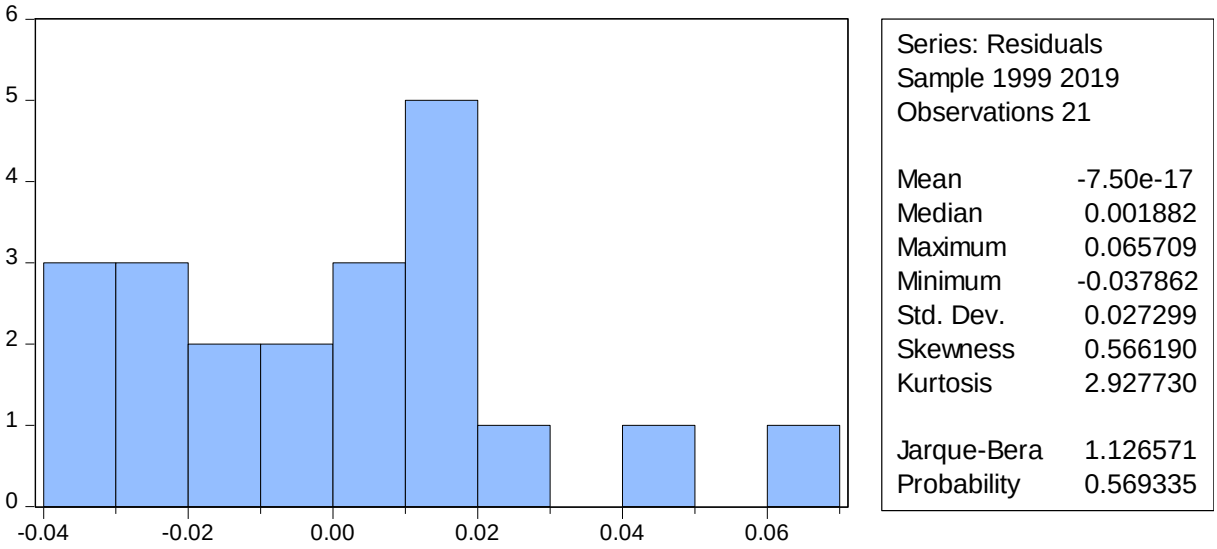

المصدر: مخرجات EVIEWS 9

خاتمة:

يعتبر القطاع الفلاحي أحد أهم القطاعات الأساسية للنهوض باقتصاديات الدول سواء المتقدمة أو النامية، ونظرا للوضعية الحرجة التي يعيشها الاقتصاد الجزائري أصبح من الضروري الخروج بالاقتصاد الوطني من التبعية لقطاع المحروقات و تحقيق التنمية المستدامة،

ويبرز القطاع الزراعي أهم خيار للخروج من دائرة الاقتصاد الريعي خاصة مع تراجع أسعاره والتوجه نحو اقتصاد منتج يعتمد على موارد أخرى خارج البترول.

استهدفت هذه الدراسة التعرف على دور قطاع الفلاحة كآلية للتنويع الاقتصادي في التنمية المستدامة في الاقتصاد الجزائري، بينت نتائج البحث باستخدام طريقة المربعات الصغرى خلال الفترة 1999-2019 مايلي:

- مرونة القيمة المضافة لقطاع الفلاحة (معامل المتغير AGRIC) تقدر ب(0.45) عند مستوى معنوية (0.0000) أي أن الزيادة في القيمة المضافة لقطاع الفلاحة ستؤدي إلى الزيادة في الناتج المحلي الإجمالي مما يعني أن القطاع الزراعي يساهم في تنمية الاقتصاد الجزائري خاصة وأن الجزائر تزخر بإمكانيات طبيعية وزراعية تجعلها دولة تعتمد على الزراعة لتوفير احتياجاتها الغذائية وتنويع الاقتصاد الوطني وتقليص الاختلال في الميزان التجاري إلا أن مساهمة القطاع الفلاحي في النمو والتنمية لا يزال بعيدا عن الأهداف المنشودة.

- مرونة إيرادات المحروقات (معامل المتغير OIL) بلغ (0.93) عند مستوى معنوية (0.0000) أي أن الزيادة في الإيرادات النفطية تقابلها الزيادة في الناتج المحلي الإجمالي وهو ما يتوافق مع الواقع الاقتصادي بسبب الاعتماد الكبير على النفط كمصدر للدخل الوطني.

من خلال النتائج المتحصل عليها خلصت الدراسة إلى المقترحات التالية:

- تحفيز الاستثمار الفلاحي المحلي والأجنبي من خلال تشجيع الدولة للفلاحين عن طريق تمويل الاستثمارات الفلاحية
- الاستفادة من تجارب الدول التي تتشابه خصوصياتها مع الاقتصاد الجزائري والتي نجحت في مجال التنويع الاقتصادي والبحث عن السبل الكفيلة لتطوير القطاع الفلاحي
- تشجيع البحث العلمي في المجال الفلاحي على مستوى الجامعات والمعاهد
- الاستغلال الأمثل للموارد الطبيعية والرأسمالية وتأهيل اليد العاملة الفلاحية وتحديث الوسائل الرأسمالية
- إلغاء الواردات غير الضرورية والتخلي عنها لأنها تضر بالنمو الاقتصادي والميزان التجاري.

المراجع:

- **الكتب:**

-الهيتي،عبدالرحمان نوزار. (2009). التنمية المستدامة، إلطار العام والتطبيقات. ط7.مركز الغمارات للدراسات والبحوث االستراتيجية، الامارات.

-أوضايفية حدة. (2020). التنويع الاقتصادي و إشكالات التحول الهيكلي في الجزائر. اصدارات المركز الديمقراطي العربي للدراسات الاستراتيجية والسياسية والاقتصادية برلين ألمانيا ، 1-434.

-حاجم ,س .إ .(2014) .الآليات القانونية الدولية لحماية البيئة في إطار التنمية المستدامة، .ط7. منشورات الحلبي الحقوقية. بيروت .

--مدحت القريشي. (2007). التنمية الاقتصادية: نظريات وسياسات وموضوعات. عمان: دار وائل للنشر والتوزيع.

- **مقالات:**

-سارة بوضياف، عبد المالك بوضياف. (2018). التمويل الاسلامي ودوره في تحقيق التنمية المستدامة،، جامعة الوادي الجزائر. مجلة اقتصاد المال والاعمال، المجلد الثالث، العدد الاول .

-سفيان الشارف بن عطية. (2021). مساهمة القطاع الفلاحي في التنويع الاقتصادي في الجزائر دراسة قياسية وتحليلية خلال الفترة 2000-2019. مجلة اقتصاديات شمال افريقيا ، 17 (26)، 35-46.

-صدام ركابي، و فريدة عزازي. (2019). واقع القطاع الفلاحي في الجزائر ودوره في تمويل الاقتصاد الوطني دراسة قياسية باستعمال منهجية الانحدار الذاتي للفجوات الزمنية المتباطئة الموزعة (ARDL) للفترة (1990-2015). مجلة المالية والأسواق ، 5 (10)، 272-291.

--منصور، ,ا .ب .(2018) .القطاع الفلاحي كمصدر للتنويع الاقتصادي وأداة للتنمية دراسة حالة الجزائر، .مجلة دفاتر اقتصادية، المجلد9، العدد.94-75 , 1.

--مهدي سهر غيلان. (جانفي 2008). دور القطاع الزراعي في سياسات التنويع الاقتصادي للعراق . مجلة جامعة كربلاء العلمية، جامعة كربلاء العراق، المجلد5، العدد2 ، 33-37.

- ناجي بن حسين. (2008). حتمية الانتقال من الاقتصاد الريعي إلى التنويع الاقتصادي. مجلة الاقتصاد والمجتمع، كلية العلوم الاقتصادية وعلوم التسيير، جامعة منتوري، قسنطينة، الجزائر، العدد 5 ، .

-Gaber Abugamea . (2018). مساهمة قطاعي الزراعة والصناعة في النمو الاقتصادي والتنمية في الاقتصاد الفلسطيني خلال الفترة 1968-2012. MPRA Paper (89793).

➢ **مداخلات:**

-محمد الهادي ضيف الله، هشام لبزة. (2016). سياسة التنويع الاقتصادي بدولة الإمارات العربية المتحدة، بحث مقدم ضمن الملتقى الدولي حول بدائل النمو والنتويع الاقتصادي في الدول المغاربية بين الخيارات والبدائل المتاحة، . جامعة حمه لخضر، وادي سوف، الجزائر. .

➢ **مراجع باللغة الأجنبية:**

-ABDOUS, A., & BENHADDOU, A. (2019). Agricultural Diversification in Algeria: Determinants and Opportunities. *Economic Researcher Review , 7* (12), 28-47.

-Bekari, S., & Mabrouki, M. (2018). The Impact of Agricultural Trade on Economic Growth in North Africa: Econometric Analysis by Static Gravity Model. *MPRA Paper* .

-Hare, P. G. (2008). Institutions and Diversification of the Economies in Transition : Policy Challenges. *CERT Discussion Papers, centre for Economic Reform and Transformation, Heriot Watt University* .

-Mohammud, A. H., Mairiga, T. H., Thompson, I. A., & Bello, U. I. (2020). The role of agriculture in the economic diversification of the Nigerian economy: (1980 – 2016). *bullion , 44* (4), 44-63.

-Rauschmayer, J. T. (2010). *le développement durable:la seconde étape.* editions de l'aube.

-Sertoglu, K., Ugural, S., & Bekun, F. V. (2017). The Contribution of Agricultural Sector on Economic Growth of Nigeria. *International Journal of Economics and Financial , 7* (1), 547-552.